الحرية الأكاديمية ومؤسسات الرقابة فى ظل العولمة

أ.د. أبو بكر محمود الهوش
رئيس قسم المعلومات - أكاديمية الدراسات العليا - ليبيا

مقدمة:

فى ظل ثورة المعلومات يحدث خلط بين المعلومات والعلم، فهناك من يرى أنه ما دامت المعلومات حقائق والعلم حقائق، فإن المعلومات هى العلم. فى حين ينبرى رأى آخر للإسهاب فى التفرقة بينهما قائلاً «المعلومات معروفة سلفًا، أما العلم فهو الجديد فى المعلومات، كانت المعلومات أولاً عند مكتشفها، ثم عرفت وذاعت ودونت وأصبحت معلومات تضاف إلى رصيد البشرية. أما العلم فهو المجهول الذى لم يكن معروفًا من قبل، ثم تم اكتشافه فأصبح علمًا، يتحول بعد ذيوعه إلى رصيد المعلومات السابق، وقد تكون المعلومات هى المنطق ويكون العلم هو المسكوت عنه... المعلومات سطور والعلم قراءة ما بين السطور، والمعلومات كم والعلم كيف، المعلومات فى الخارج والعلم فى الداخل، والمعلومات عامة والعلم خاص، لذلك ارتبطت المعلومات فى أجهزتها بمقدار ما يوضع (المدخلات Input)، وأصبح ما يخرج منها (المخرجات Out Put) مشروطًا بما يدخل وما يخرج إنما الفرق فى المقدار، فما يخرج قد يصل إلى ما لا نهاية لما يدخل، وكما هو الحال فى المنظار المكبر لا يضيف جهاز المعلومات شيئًا جديدًا بل ينظم ويكبر ويصغر، ويرتب ويعيد الترتيب لما هو معروف سلفًا، يتعامل مع الشكل دون المضمون، ويتناول الألفاظ دون المعانى، ولا يتجاوز هندسة الكلام.

والحقيقة أن العلم يحظى بين معظم الدارسين بربطه بالمنهجية كخاصة جوهرية، فيغيرون مصطلح العلم - بلغة موجزة ومحددة - مختصًا بالجسد المترابط من الحقائق المصنفة المنسقة، والتى يصل إليها الباحث عادة باتباع منهج علمى معترف به (كالمنهج التجريبى أو التاريخى أو المسحى أو الإحصائى).

إن النشاط العلمى فى جوهره نشاط إنسانى يتفاعل فيه الباحث والمبحوث فى علاقة جدلية مستمرة، وأن هذه الحقائق العلمية ليست سوى اجتهادات إنسانية تتغير وتتبدل باستمرار، ولم تعرف البشرية حقيقة واحدة منها لم تنقصها أو تفحصها أو تطورها اجتهادات أخرى تالية لها. والمهم هنا أن هذه القدسية التى تكتسبها المنجزات العلمية تخدم بدورها أهدافًا اجتماعية، إذ إن العلم بهذه الصورة يصبح سلاحًا خطيرًا للإرهاب الفكرى فى المجتمع يرفع فى وجه المعارضين ووسيلة لمنع جموع الناس فى الأمة من محاسبة المسئولين عن تصرفاتهم ومن المشاركة فى الحوار حول تخطيط مستقبلهم، لأن العلماء قد أفتوا بما لا محل لغير

المتخصصين للخوض فيه أو النقاش حوله . . وسنجد أصداء لهذا التفكير بين العلميين أنفسهم، خصوصًا عندما يخلطون بين العلم والعقيدة خلطًا غير مقبول .

ويذكر زكى نجيب محمود أن روح العصر تربط الفكر بالعمل، وتصل الإنسان بالواقع، وتوحد بين العقل والإرادة، فلم تعد القيمة للقابع فى صومعته «يتأمل»، بل عادت القيمة كل القيمة لمن يتبع الفكر بالتنفيذ، ولذلك يراها هى وجهة النظر المسيطرة اليوم فى ميادين النشاط فى السياسة والتربية والاقتصاد والاجتماع . . . وأن تنقل بؤرة النظر من «المعرفة العلمية» وتحليلها إلى «المجتمع البشرى» . . . أى وجوب أن ينصرف اهتمام الفكر إلى العلم ومنهجه وقضاياه وتطبيقه باعتباره أبرز معالم العصر إطلاقًا .

والبحث العلمى هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، أو عن بيئته ومجتمعه، أو عن الكون العريض، فى سالف الزمن أو حاضره، أو فى المستقبل، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشاكل التى تقابله، والصعاب التى تعوق حياته، وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة القيمة، أو العائد، أو الأثر لموارده الطبيعية، أو لمجهوداته المعنوية أو المادية، أو لتحديثها وخلق الدافع الذاتى لحمايتها من الذبول والضياع . . . وكما يقول الإمام الغزالى «العلم بلا عمل جنون، والعمل بلا علم لا يكون» .

البحث العلمى نشاط يمارسه فى الغالب عدد قليل نسبيًا من الأفراد المبدعين الذين ينطوى نتاجهم على صدق ذى أبعاد عالمية . وتكمن أهمية العلم فى أن نوعية مفاهيمه وطرائقه وما تنطوى عليه من إبداع هى من الأهمية بمكان . ولا تكمن أهمية العلم فى كميته إذا ما قيست بعدد الأبحاث المنشورة . حقيقة يتطلع كل عالم إلى القيام بإسهام علمى كبير، ولكن القليل القليل من بين العلماء ممن يحاولون ذلك ويصلون إليه .

والبنية الكلية لجماعة العلماء إنما تتوجه نحو النتاج العلمى الجديد . والعالم القادر على إنتاج هذا النمط من العطاء الفكرى هو عالم موهبة عالية وعزيمة عالية، ولابد أن يكون لديه الاستقلال الفكرى والمهنى، ويعيش فى بيئة تقدر الإبداع حق قدره .

ووفقًا لأدبيات الموضوع، فالبحث العلمى هو استقصاء دقيق نافذ وشامل، يهدف إلى تحصيل حقائق جديدة، تساعد على وضع فرض جديد موضع الاختبار، أو مراجعة نتائج مسلم بها . ويعرفه جون ديكنسون بأنه «استقصاء منهجى فى سبيل زيادة مجموع المعرفة» .

ما البحث العلمى إلا جزءًا من شبكة متينة تربطه بجهد المجتمع العلمى وبالمسئولين وأصحاب القرار والمستفيدين، يمدهم ويستمد منهم، ولتستقيم هذه الصلات والروابط وتنمو تحتاج إلى وعى كاف ومعرفة ملزمة بأهمية البحث وضرورته، ومما يعزز هذا الوعى إيجاد قنوات صالحة بين العلماء والباحثين وضرورته،

وبين كل هؤلاء فكلنا يدرك أهمية مشاركة علماء الأمة فى اتخاذ القرار.

مؤسسات الرقابة والبحث العلمى:

يقول المفكر والأديب نجيب محفوظ «كُتب علينا أن نعيش فى زمن واحد عصرين متناقضين لدرجة تفوق أى خيال، عصر الحضارة الحديثة، نعايش بعض منجزاته، ونعرف بقية أبعاده من الإذاعة المسموعة والمرئية والخيالة، والكتاب والدورية والصحيفة اليومية متفق على أقصى ما بلغه الإنسان من تقدم ورقى فى العلم ومنجزاته وتطبيقاته، سواء على سطح الأرض أو فى الفضاء، ونشهد ما يشبه الخوارق فى الطب والهندسة والعلوم الإنسانية وأنظمة الحكم وحقوق الإنسان، وحتى من غير أن يخفى علينا مايعترض هذه الحضارة من سلبيات هى الضريبة المقررة على كل جديد فى الاكتشاف أو التقدم، فالإبداع نشوة ساحرة، فإذا جاء بث صوته غير مبال بالجو الخانق ولا القوانين المكبلة.

وإذا كان تعريف العلم «إنه جهد صادق يرتبط بالبحث عن الحقيقة والتوجه للابتكار والتطوير مع التعمق فى الفكر والحقيقة والأسلوب، كل ذلك بجهد منضبط أمين، لذلك فإن تعريف الانحراف هو الارتكاب المعتمد والمقصود للممارسة غير الأمنية واللاخلاقية، مع الوعى الكامل بوجود ضوابط منهجية وأخلاقية وعلمية تحرم ذلك. وهذا ما أوجد الرقابة والتى عرفتها مارثابوز «Martha Boaz» بالعمل الذى يقوم به شخص أو هيئة ذات نفوذ وسلطان بغرض الحيلولة بين منتج، أو ناشر المعرفة والمعلومات بين المستهلك الذى يريد الحصول على هذه المعلومات الممنوعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض دعاة الرقابة يصرون على أنهم يسعون بعملهم، ذلك إلى تحقيق المبادئ والأهداف التى يحرص عليها المجتمع الديمقراطى، فهم يحرصون على عدم الإسفاف وتحقير الفضائل الفردية، وعدم النزول إلى المستويات الثقافية الدنيا، أى أنهم بذلك يدافعون عن حرية الفرد وكرامته.. ولكن مناهضى الرقابة يعتبرونها خطراً يهدد الحرية ذاتها التى يمارس بها الفرد فضائله الشخصية وينفتح على كل ثقافة، حيث يأخذ منها ما يلائمه ويرفض منها ما لا يلائمه.. فالرقابة بأنواعها المختلفة نجدها قد مورست فى مختلف العصور، وفى مختلف الظروف وحتى وقتنا الحاضر.

لقد أصبح الفرد موضوعًا وهدفًا لمركب السلطة/ المعرفة من خلال «التسلط على أسراره، وكشف خفايا ذاته، ومطاردة أدق أحاسيسه، حتى لا تفلت من الرقابة التى تخدمها العلوم وتقدم عنها كشوفًا معرفية.. فهذه المعارف تجعل قوام الفرد شفافًا مكشوفًا وأدق خلاياه تحت مجاهر التجارب والتحليلات والاستمارات. فالسلطة الحيوية تنتج منها وضدها سلطة رقابية، وذات فعالية فى قولبة وسبك الشخصية الإنسانية بما يتناسب واستراتيجية السلطة المنبثة فى مختلفة خلايا

المجتمع والفرد ومؤسساتهما الذاتية والموضوعية.

وعلى الرغم من أن تاريخ الرقابة هو فى معظمه قصة متصلة للقمع والاضطهاد، إلا أن هذا التاريخ يتضمن أيضًا فصولاً من التسامح والحرية، ولعلنا نذكر فى هذا المقام «سقراط» وهو من أوائل الفلاسفة الذين دافعوا عن الحرية الفكرية وحرية القول، ويمكن أن نذكر على الطريق أيضًا جون ميلتون الذى دافع عن الحرية ورفع الرقابة فى مؤلفه الشهير «Areopagitica» وقد قال ميلتون فيما قال «إن حياة الإنسان قصيرة ولكنها تحفظ وتبقى على الدوام فى الكتب. إن عمل الرقيب يقرب من عملية ذبح الفكر والضمير الإنسانى الحر... بل هو قضاء ومؤامرة على العقل ذاته».

الرقابة والحرية الأكاديمية:

ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها فى ذلك شأن الحريات المدنية والسياسية الأخرى كافة، أشد ارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية التى إما أن تكون ملائمة ومشجعة، أو أنها تكون مضادة ومعادية لممارسة الحقوق والالتزام بالحريات. ويوضح تقرير التنمية البشرية أن أكثر دول العالم انتهاكًا لحقوق الإنسان وأكثرها عدم التزام بالحريات، هى أيضًا أكثر تخلفًا وعدم استقرارًا. أما أكثر الدول تأكيدًا لحقوق الإنسان وأكثرها احترامًا للحريات فهى أيضًا أكثرها تقدمًا وتحضرًا واستقرارًا. من ناحية أخرى، فإن الدول التى تلتزم الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن لها سوى الالتزام أيضًا بالحرية الأكاديمية. كما أنه حيثما تمارس حرية التفكير والتعبير والاجتماع، فإن الحرية الأكاديمية تكون أيضًا مكفولة نصًا وعملاً، ذلك أن الهدف الأعم للحرية الأكاديمية هو الارتقاء بواقع العطاء العلمى وإزالة أشكال المعوقات كافة التى تحد من النشاط العلمى والبحثى الحر، وتحد من انتشار العلم والتفكير العلمى وتغلغله فى الحياة.

وتتضمن الحرية الأكاديمية حقًا للأكاديميين فيما يتعلق ببحوثهم، فاختيار موضوع البحث والأسلوب المتبع لإجرائه والتحليل النظرى، ونشر نتائج البحث سواء فى شكل مكتوب أو شفهى تدخل جميعًا فى نطاق الحرية الأكاديمية. والشرط الأساسى لإرساء الحرية الأكاديمية هو استقلال الجامعات ومؤسسات التعليم العالى عن التأثيرات والتدخلات الخارجية، كما يشكل التدريس جزءًا من العمل الأكاديمى، ومن ثم فهو يدخل فى إطار الحرية الأكاديمية. وهناك تسليم بأن الحرية الأكاديمية مبدأ أساسى فى مجال البحث والتعليم.

يمكن أن تتناول مفهوم الحرية الأكاديمية على ثلاثة مستويات:

(أ) الحرية الأكاديمية للأستاذ: تتمثل حرية الأستاذ الأكاديمية فى العمل بحرية بدون تدخل أو منع أو رقابة من الآخرين، سواء كان من الحكومة أو أية سلطة إدارية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية، أو أية هيئة أخرى خارج الجامعة. فللأستاذ أو الباحث الحق والخبرة فى التدريس والتعليم والتعلم

والنقد والإبداع، علاوة على حرية المشاركة واختيار وإجراء البحوث وحرية نشر نتائجها بصورة صريحة ونقلها للطلاب وللآخرين بدون رقابة أو حذف أو تعديل أو عقاب. فالحرية الأكاديمية تعطى حصانة للأستاذ فى الاحتفاظ بموقعه الوظيفى والأكاديمى طالما هو مؤهل لذلك، ولم يخل بواجباته الأكاديمية. وتؤكد أن الأستاذ أو الباحث الذى يسعى لاكتشاف الجديد يستحق حريته بداية من كونه طالبًا حتى يصبح أستاذًا من خلال تقاريره ومقالاته وبحوثه ونتائجه.

(ب) الحرية الأكاديمية للطالب: تعطيه كل الحق والحرية فى الكلام والتعبير والتفكير والمجادلة والمناقشة، وله أيضًا الحق والحرية فى التعليم والتعلم والنقد والإبداع، علاوة على حرية المشاركة واختيار وإجراء التقارير والتدريبات البحثية، وحرية تبادل الأفكار وله أيضًا الحق والحرية فى التعليم بالطريقة التى يفضلها.

(ج) الحرية الأكاديمية للمؤسسة التعليمية: للمؤسسة التعليمية كامل الحرية فى صنع سياستها التعليمية والإدارية والمالية والحرية فى وضع السياسات والشروط لاختيار أعضاء هيئة التدريس بدون رقابة من أحد أو تحكم من أية جهة خارجية، مهما كانت تلك الجهة. وينطبق ذلك على قواعد قبول الطلاب واختيار الموظفين. ولها أيضًا الحرية فى تنمية معارفها وتبادلها مع المؤسسات الأخرى. والحرية الأكاديمية تضمن المصداقية والثقة المتبادلة بين الأساتذة والمؤسسة التعليمية والمجتمع لتنمية المعارف استنادًا على معايير أخلاقية وقوانين آداب المهنة.

مفهوم الحرية الأكاديمية:

يقصد بمفهوم الحرية الأكاديمية حق الأكاديميين فى الانطلاق والإبداع وفى إجراء البحوث دون تدخل خارجى، وكذلك حقهم فى اختيار الموضوع والمنهج المستخدم فى التجربة والتحليل والإطار النظرى ومتابعة البحث للوصول إلى النتائج، كذلك الحق فى عرض النتائج بصورة أمينة فى شكل مكتوب أو مشافهة، والحق فى حرية النشر للنتائج التى يتوصل إليها الباحث ليستفيد منه الكافة. فمن دون حرية البحث والتدريس والدراسة لا يتقدم البحث العلمى، ولا تتحقق هوية الأستاذ الباحث. ولا شك فى أن التطورات العلمية والمستجدات التكنولوجية ستجد الاهتمام بالمؤسسات الجامعية والبحثية. وستتطلب تقديم رعاية خاصة للباحثين والأكاديميين والمشتغلين بالعلم فى الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص ستضطر لخوض معارك شاقة من أجل إزالة المعوقات المجتمعية والفكرية والمؤسساتية التى تواجه النشاط العلمى والأكاديمى. إن إزالة هذه المعوقات هى الأساس العملى للحرية الأكاديمية التى أصبحت ضرورة من ضرورات مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة.

إن الحرية الأكاديمية، مهما تباينت الآراء

حول تحديد مفهومها وأبعادها، تقوم على سلطان العلم، أى على سلطان يبنى على العلم ولا يبرر إلا به وفى حدوده، بحيث إن كل تحول فى طبيعة هذا السلطان يئول إلى زيغ عن الحرية الأكاديمية وانقلاب عليها.

إن مسألة «الحرية الأكاديمية» هى اليوم فى الأساس مسألة حرية الباحث تجاه المؤسسة، ولذا تم تحديد أربعة شروط لتأمين الحرية الأكاديمية وهى:

(أ) الاستقلال الداخلى للإمكانات والمؤسسات القانونية التى تستخدم باحثين علميين.

(ب) التأمين المأمون بطريقة معقولة لهؤلاء الباحثين فى وظائفهم.

(جـ) تعدد مصادر تمويل البحوث العلمية، وخصوصًا بحوث احتمالات المخاطر العالمية.

(د) وجود هيئة مهنية تتولى تمثيل الباحثين والدفاع عنهم بصورة جماعية وفردية أيضًا عند الاقتضاء.

إن رعاية هؤلاء الباحثين الذين يتعاظم دورهم فى تطوير الحياة البشرية يومًا بعد يوم، هى رعاية للعلم نفسه الذى أصبح الآن من المسلم به القول إنه مصدر معظم، إن لم يكن كل التقدم المذهل الذى حققته الإنسانية خلال هذا العصر الذى سمى بعصر العلم والتفكير العلمى. لقد ثبت الآن أن العلم هو قوة مادية ومعنوية هائلة ومتنامية وقادرة على تسيير وتشكيل مجمل الحياة المعاصرة. بل إن الاكتشافات العلمية والثورات المعرفية والتكنولوجية الراهنة قد أصبحت على رأس القوى الكبرى الفاعلة والدافعة فى اتجاه خلق عالم جديد وبناء حضارة إنسانية ربما كانت مختلفة شكلاً ومضمونًا عن كل ما هو سائد اليوم.

إن الهدف الأعم للحرية الأكاديمية هو الارتقاء بواقع العطاء العلمى وإزالة أشكال المعوقات كافة التى تحد من النشاط العلمى والبحثى الحر، وتحد من انتشار العلم والتفكير العلمى وتغلغله فى الحياة.

الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات:

الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات شرطان أوليان لكى تكون مؤسسة التعليم العالى مركزًا لإنتاج المعرفة العلمية، وتطويرها، وتعديلها، أى أنها مكان لتعليم وإنتاج الحقائق العلمية وتجديدها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا أحيطت الجامعة بنوع من العقد الأخلاقى، وهو عقد ينبغى أن تلتزمه كل عناصر المجتمع الأكاديمى، وتلتزمه السلطة. فمن دون حرية البحث والتدريس والدراسة لا يتقدم البحث العلمى، ولا تتحقق هوية الأستاذ الباحث.

فللحرية الأكاديمية بالنسبة إلى الأستاذ الباحث ثلاثة جوانب هى:

(أ) حريته فى متابعة بحثه العلمى للوصول إلى النتائج العلمية.

(ب) حريته فى أن يعرض نتائج أبحاثه بصورة

أمينة ودقيقة ويعرض أحكامه فى ميدان تخصصه.

(جـ) حريته فى نشر نتائج أبحاثه بحيث يستفيد منها زملاؤه وينقدونها.

وحول الحرية الأكاديمية فى الجامعات وغيرها من القطاعات البحثية تشير منى مكرم عبيد بأن جانبًا كبيرًا من تقلص الحريات الأكاديمية بالجامعات المصرية يعود إلى:

- اختفاء تلك الطائفة من الأساتذة المستنفرين المناضلين الذين يتكرس لديهم الاستعداد للاستمرار فى نشر أفكارهم.
- من اكتفى منهم بالتدريس وظيفة ومهنة وفرضوا على أنفسهم ستارًا من العزل والانكماش.
- البعض الآخر الذى تغلب عليه الدافع المادى ممن ينظر إلى البحث الأكاديمى على أنه أشبه بإدارة الأعمال من أجل الربح الخاص ممن أسماهم فؤاد زكريا (بسماسرة الثقافة).

فللحرية الأكاديمية تعتبر نوعًا من الحصانة التى تمنح لأساتذة الجامعات والعلماء والمدرسين بحكم دورهم المهم والفعال فى المجتمع، لأن تدخل السياسة فى الأمور العلمية يعد من معوقات التقدم العلمى، مما يتطلب تدخل الدولة بأن تؤمن وبأقصى سرعة كافة الإمكانات الضرورية للبدء فى البحث العلمى وتطويره لتكفل فعلاً ملاحقته للتطور العالمى، كما لا نريد أن نفهم من حرية البحث العلمى إلا ما تقتضيه هذه الحرية من ضرورات تمليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتمثل أهم معوقات البحث العلمى فى الدول النامية فى البيروقراطية والإدارة المتسلطة غير النظامية، وعدم توفر مرافق علمية ومرافق مساندة ذات قدرة عالية، بالإضافة إلى ضعف التمويل المالى والحوافز والتقدير، وانعدام التقييم النزيه للجهد العلمى والتقنى وغياب السياسات التكنولوجية الوطنية.

الحرية الأكاديمية والعولمة:

يقول السيد ياسين فى مقدمة كتابه المعلوماتية وحضارة العولمة، هناك إجماع بين الباحثين فى العلم الاجتماعى على أن الإنسانية تنتقل فى الوقت الراهن إلى طور حضارى جديد، فى ظل سيادة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، باعتبارها عملية تاريخية، وبتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، وثورة الاتصالات الكبرى، التى تقع المعلوماتية فى قلبها، ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت بلا جدال، فهل لدى كل شخص حق التعبير عن رأيه، بما فى ذلك الحرية الضرورية لممارسة البحث العلمى والنشاط الإبداعى.

فى هذه المرحلة من العولمة يكون التوجه نحو العالمية مرتبطًا بالمستوى العالمى أسلوبًا ومحتوى (INTERNATIONALIZATION)، وذلك يعتمد على تناول المعلومات المتجددة بسرعة عبر الوسائل الحديثة، مما يقتضى اتفاق اللغات العالمية، والتصميم على محاكاة المستويات العالمية بالاحتكاك المستمر معها. كل ذلك يتم فى وقت انحسرت فيه الحدود العلمية وحدود المعارف، وتيسر انتقال رءوس الأموال والسلع والقوى البشرية عبر الحدود.

إن العولمة فى الواقع هى تعبير عن تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى أصبح العلم فيها لأول مرة عنصراً من عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الثورة الاتصالية الكبرى، والتى تتمثل فى البث عن طريق الأقمار الصناعية، وبروز شبكة الإنترنت باعتبارها أخطر تطور فى تاريخ الاتصال الإنسانى، مما سيترتب عليه آثار بالغة العمق فى مجال المعرفة الإنسانية إنتاجًا وتداولاً.

إن حرية البحث عن المعرفة صفة إنسانية أساسية حق من حقوق الإنسان، وللإنسان الحق فى التمتع بها. كما أن التعليم العالى يتصف بحرية التنوع والاعتماد المتبادل بين التخصصات المختلفة، وتترابط كلها بحرية مجردة لمصلحة العلم وفائدة الإنسان والمجتمع، من خلال تداخل المعارف وعوائدها، مما يتطلب:

(أ) التحرر العلمى، وهذا حق مؤكد للقائمين على الجامعة.

(ب) التحرر الأكاديمى، وهذا واجب ملزم أساسه اتساع الرؤية وطرح الآراء العلمية، حتى وإن تضاربت مع توسيع مجالات الاختيار.

(جـ) التحرر الاقتصادى والتمويلى قضية حاكمة فى حرية الجامعة، ورغم ذلك فتوجيه الدولة أو المؤسسة الحكومية يستمر الضابط الموجه لمصلحة المجتمع فى كل الحالات.

أما حرية التطور فهى تتغير فى كل مرحلة من مراحل النمو لتتواءم مع المتغيرات العالمية. ومن هنا كان على الجامعات أن تتطور بأسلوب مبرمج وموجه لكى تؤكد حريتها الأكاديمية. وعلينا أن نحول مناهج الدراسة من الاستظهار إلى الابتكار لتتهيأ للمشاركة الحقيقية فى عصر العلم والإبداع. كما أنه لا قوام لحرية الفكر وحرية البحث العلمى بدون حرية إصدار وتداول وحيازة المطبوعات بكافة أشكالها. باعتبارها ما زالت من الوسائل الأساسية لنشر نتائج هذا الفكر أو البحث العلمى حتى يمكن وضعها تحت مجهر النقد والجدل الموضوعى للوصول إلى تصورات ونتائج أكثر دقة. ويتطلب ذلك أن تتوافر فى المجتمع شروط إمكانية النقد وتطور العلم والمعرفة.. هذه الحريات العامة التى اكتسبت عبر كثير من المعارك التاريخية ويهددها الآن النظام العالمى الجديد.

الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية:

إن الحرية الأكاديمية ولو أنها مفهوم جديد، إلا أن معانيها ومقاصدها موجودة فى مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان كحرية الرأى والتعبير والاجتماع والتجمع. والبحث فى الحرية الأكاديمية ليس قانونيًا وفقهيًا فقط ولا بحثًا سياسيًا اجتماعيًا فحسب، إنما قد نحتاج فيه إلى جهد الفيلسوف أو المفكر على الأقل ليبحث فى معنى الحرية الأكاديمية فى حد ذاتها، كما نحتاج أيضًا إلى جهد الفقيه والقانونى والسياسى للبحث فى حدودها وشروطها، إنها حق من حقوق الإنسان، وإذا كانت حقوق الإنسان عامة فالحرية الأكاديمية خاصة لأعضاء المجتمع الأكاديمى.

وكثرت محاولات تقنين الحرية الأكاديمية أى تأصيلها وإيجاد سند لها فى مبادئ ومواثيق الإنسان، فليس هناك إلى الآن وثيقة للحرية الأكاديمية مما يدخل تحت مظلة القانون الدولى، ولا أية آلية دولية لأعمالها. ولكن اهتمت الكثير من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة بموضوع الحريات الأكاديمية بداية من أوائل الثمانينيات. وقد عقدت مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية صدر عنها عدد من الإعلانات المتعلقة بالحرية الأكاديمية، منها:

- ففى عام ١٩٨٢ الصادر عن الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضرى الجامعات فى مؤتمرها الأول فى سينيا «ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية».
- وفى عام ١٩٨٨ الصادر عن مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها الذى عقد فى بولونيا بإيطاليا، «الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية».
- وفى نفس السنة ١٩٨٨ «إعلان ليما للحريات الأكاديمية» الصادر عن الهيئة العامة الجامعية العالمية.
- وفى سنة ١٩٩٠ صدر فى أفريقيا إعلانات عن الحرية الأكاديمية الأول على المستوى الوطنى «إعلان دار السلام» والثانى «إعلان كمبالا»، الذى صدر عن ندوة «الحرية الأكاديمية والمسئولية الاجتماعية للمثقفين».
- وفى عام ١٩٩٣ صدر «إعلان للحريات الأكاديمية» عن المؤتمر الذى نظمه مركز حقوق الإنسان البولندى فى مدينة يوزنان. وقد قدم فيما بعد إلى الندوة الدولية للتربية عن حقوق فى مونتريال ١٩٩٣، وكانت النتيجة الرؤية بأن الإعلان فى حاجة إلى تحسين وتطوير.
- وفى العام ١٩٩٦ وبرعاية منظمة اليونسكو عقد فى باريس مؤتمر «العلم والأخلاقيات والمجتمع»، تبين خلاله أن موضوع استقلال الأكاديميات وحرية البحث سيظل أهم شواغل المجتمع الإنسانى، ووضحت فى المؤتمر أهمية التفرقة بين السعى للحصول على المعرفة وهو موضوع شخصى يختص بحرية العلماء فى الفكر والإبداع، وبين أسلوب الممارسة والتطبيق لنتائج تلك المعرفة والتى لها صفة العموم، والتى يجب أن تخضع للقواعد والقيم والأخلاقيات.

يلاحظ على مجمل هذه الإعلانات ما يلى:

(أ) إن تعددها دليل على الصدارة التى أخذت تحظى بها الحرية الأكاديمية لدى المنظمات غير الحكومية الجامعية ومنظمات حقوق الإنسان.

(ب) إنها تتوافق فى العديد من الأمور، بل إن بعضها يكرر بعضًا فى التعاريف والبنود وحتى الصياغة.

(جـ) إنها تتفاوت من حيث الدقة والشمولية، ولعل أفضلها دقة وشمولية هو إعلان ليما «للحريات الأكاديمية».

(د) إن ظهور «إعلان ليما للحرية الأكاديمية» كان نتيجة عمل دءوب لمنظمة دولية غير حكومية تعنى بالعلاقة بين التربية وحقوق الإنسان والتنمية، وهى «الهيئة

الجامعية العالمية»، التى تضم أساتذة وطلبة وأعضاء فى الهيئة الأكاديمية، من مختلف بلاد العالم: فقد تبلورت فكرة الإعلان فى إطار برنامج وضعته المنظمة المذكورة فى الثمانينيات للتضامن الأكاديمى والتعاون بين مؤسسات التعليم العالى. وقد صيغ المشروع الأول للإعلان فى اجتماع الجمعية العمومية للهيئة الجامعية العالمية فى اجتماعها المنعقد فى نانت فى فرنسا سنة ١٩٨٤، وتم تدارسه على هامش الورشة الدولية التى عقدت بمدريد فى إطار الجمعية العمومية للمنظمة سنة ١٩٨٦. وبعد عامين من التداول فى المشروع الذى طرح للنقاش على نطاق واسع، اعتمد بالتراضى «إعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى».

وينص إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية فى:

المادة الثالثة:

«على أن الحرية الأكاديمية شرط مسبق أساسى لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التى تستند إلى الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى، لجميع أعضاء المجتمع الأكاديمى الحق فى الاضطلاع بوظائفهم دون تمييز من أى نوع ودون خشية التدخل أو القهر من جانب الدولة أو أى مصدر آخر».

وتنص المادة السادسة:

«على أن جميع أعضاء المجتمع الأكاديمى الذى يضطلعون بمهام بحثية لهم الحق فى إجراء بحوثهم دون أى تدخل، رهنا بالمبادئ والمناهج العلمية للبحث المحدد، لهم الحق فى إبلاغ نتائج بحوثهم فى حرية إلى الآخرين ونشرها دون رقابة».

وإذا كان الباحث الأكاديمى نهايته الحقيقية بالمعنى الثقافى والاجتماعى وتحقيق هذه الغاية مرهون بوعى منهجى لامتلاك أدوات البحث وإجراءات تحليل دقيقة واللغة التى يستخدمها، فإنه بقدر الحرية المتوفرة للباحث الأكاديمى تكون مسئوليته وضميره، فالحرية هى الأصل. والضمير العلمى كما يوضح الدكتور زكى نجيب هو جزء من الضمير العام للمجتمع، وإلا فإنه اختص برقابة العلماء فيما يطالبون به الناس، فما يصيب الضمير العام يصيب أيضًا الضمير العلمى.

إن الحرية الأكاديمية هى مطلب مهم من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعى فى نشاطهم بمأمن من أى نوع من أنواع الإزعاج من قبل السلطات أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل. من حق هؤلاء ممارسة نشاطهم البحثى والتدريس من دون قيود ما عدا قيود ضمير وفكر وحس العالم والباحث نفسه.

الخاتمة والتوصيات:

المتتبع لقضية البحث العلمى فى الوطن العربى يلاحظ بوضوح بأن الحريات الأكاديمية تتعرض لكثير من التدهور والانتهاك، سواء من قبل المؤسسات التعليمية ذاتها، أو من قبل السلطات الحاكمة والتى تحاول أن تكون المعرفة

الأكاديمية شكلاً بلا مضمون، فالمواطن العربى يعيش حالة من الاغتراب بسبب الجمود العلمى والهوة بينه وبين أصحاب القرار، مما يجعله يعزف عن التعبير ويفضل الصمت والهرب. مما يتطلب توفير وسائل البحث العلمى وتفاعل بين الأكاديميين فى الداخل والخارج. وأيضًا التفاعل بين القطاع الأكاديمى وبقية قطاعات المجتمع ليخدم بعضها بعضًا.

إن تهيئة الإنسان، وحفزه على العطاء العلمى، العطاء واحترامه وتقديره، وتوفير المناخ الملائم لعمله ويتطلب ذلك:

١ ـ تحقيق رعاية مادية، واجتماعية، ونفسية، وتعليمية، للتفرغ والانكباب على بحثه.

٢ ـ توفير مناخ إدارى، وتنظيمى، ومادى، ومالى، يهيئ له أسباب العمل ويدفع المجتمع، وليس الباحث فقط إلى النظر وإلى البحث العلمى نظرة حضارية جديدة تختلف كثيرًا عما هى عليه اليوم فى عالمنا العربى.

هذه النظرة من شأنها أن تجذر وتوصل العلم والبحث بما فى ذلك جلب خبرة عقولنا إلى أهم ما نحن بحاجة إليه فى هذا من حياتنا. فدور العلم خاصة والفكر عامة يزداد متسارعًا كقوة بناء وإزدهار وتقدم.

فوق هذا كله، أو بعده، أو معه، يجب الاهتمام بتحرير الفكر العربى المعاصر من إرهاب الفكر الخرافى والمفهوم السحرى للعلم، وربط كل هذه الجهود بالقيم النبيلة والأصيلة فى تراثنا وديننا، وتأصيل احترام العقل. إذ إن أسلوب الاتهام شكل فى النهاية إرهابًا فكريًا يعتبر من شر أنواع الرقابة والقهر.

فالحرية الأكاديمية هى القيمة النهائية لمنظومة واستمرارية الحريات من حرية التفكير وحرية الاعتقاد وحرية الضمير وصولاً إلى حرية إبداء الرأى وممارسته أى تحويله إلى سلوك.

التوصيات:

ـ الحرص على تكليف المسئولين على قطاع البحث العلمى وفقًا لكفاءاتهم العلمية وليس للولاء الشخصى أو الفكرى والسياسى، من ثبتت أهليتهم وكفاءتهم وإنتاجهم العلمى المتواصل.

ـ الحرص على تشجيع الباحثين للمشاركة فى المؤتمرات العلمية على المستويين العربى والعالمى حرصًا على استيعاب المتغيرات والتوجهات البحثية، وتسهيل وسائل النشر العلمى والأكاديمى لأبحاثهم ودراساتهم.

ـ الحرص على الباحثين العلميين وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتشكيل لجنة وطنية للدفاع عن حرياتهم العلمية.

ـ الحرص على ضرورة الاعتماد على الثروة البشرية على المستويين الوطنى والعربى وتوفير المناخ العلمى المناسب لها.

القائمة المصدرية

١ـ إبراهيم بدران. تطلعات لمصر المستقبل فى السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمى ـ القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩.

٢ ـ أبوبكر محمود الهوش «الرقابة وحرية التفكير والتعبير» ـ عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ٣، ع ١، ٢٠٠١، ص ص ٢١ ـ ٤١ .

٣ ـ أحمد بدر . علم المعلومات والمكتبات : دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية ـ القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٦ .

٤ ـ أحمد بدر . «المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات» . ـ الرياض : دار المريخ، ١٩٨٥ .

٥ ـ أحمد سيف الإسلام . «منع المطبوعات من التداول كمعوق لحرية الفكر والبحث العلمى» . ـ فى الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ . ص ٦٣ .

٦ ـ أحمد محمد أحمد صالح . «محددات الحرية الأكاديمية فى الجامعة المصرية» . ـ فى الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر، القاهرة دار الأمين للنشر والتوزيع ٢٠٠٠، ص ص٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

٧ ـ أسامة أمين الخولى . «التثقيف العلمى فى الوطن العربى : واقع الحاضر وتطلعات المستقبل» ـ فى استراتيجية الثقافة العربية ج ٣/ ٣ الكويت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٦، ج ٣ / ٣، ص ص ١٠٦٥ ـ ١٠٨٥ .

٨ ـ أنطوان زحلان . «التخطيط الشامل للثقافة العلمية العربية» ـ فى استراتيجية الثقافة العربية، الكويت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ج ٣ / ٣، ص ص ١٠٤٩ ـ ١٠٦٣ .

٩ ـ أنطونيوس عقل . «أهمية البحث العلمى وتنظيمه وربطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية» ـ فى أبحاث المؤتمر التربوى لتطوير التعليم العالى والجامعى، دمشق : المجلس الأعلى للعلوم، ١٩٧١ / (الكتاب الثانى) ص ص ١٢٣ ـ ١٥٢ .

١٠ ـ أمير محب مشهور . «معوقات الحرية الفكرية» ـ فى الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ .

١١ ـ أمينة رشيد . «من الكلمة الافتتاحية» ـ فى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ١٦ .

١٢ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ـ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية نيويورك ١٩٩٢ .

١٣ ـ جون ديكنسون . «العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث» ـ ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، سلسلة عالم المعرفة (١١٢)، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٧ .

١٤ ـ حسن حنفى . «ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة» ـ «السياسة الدولية» س ٦٣٢، ١٢٣، ١٩٩٦، ص ص ٧٨ ـ ٨٢ .

١٥ ـ رضوان السيد . «الحريات الأكاديمية فى الوطن العربى (مع الإشارة إلى سوريا ولبنان» ـ المستقبل العربى، س ١٧، ع ١٩٠ ص ص ١٢٠ ـ ١١٠ .

١٦ ـ زكى نجيب محمود . «وجهة نظر» ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧ .

١٧ ـ السيد عمار . «الحرية الأكاديمية» ـ مجلة العربى، ع ٥٨٥، ١٩٨٢، ص ص ٧٦، ٧٨ .

١٨ ـ السيد يسين . «الحوار الحضارى فى عصر العولمة» ـ القاهرة نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ .

١٩ ـ السيد يسين . «المعلوماتية وحضارة العولمة : «رؤية نقدية عربية : القاهرة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠ .

٢٠ ـ صالحة سنقر . «معومات البحث العلمى» ـ بحث مقدم إلى ندوة عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية، الرياض : جامعة الملك سعود ٢٧ ـ ٢ إلى ٢ ـ ٣ ١٩٨٣ .

٢١ ـ عبد الخالق عبد الله . «الحريات الأكاديمية فى جامعة الإمارات العربية المتحدة» ـ المستقبل العربى، ع ١٩٠، ١٩٩٤، ص ص ١٢١ ـ ١٣٤ .

٢٢ ـ عبد الفتاح عمر . «الحريات الأكاديمية فى الجامعات التونسية» ـ المستقبل العربى، س ١٧، ع ١٩٠ ص ص ٨٧ ـ ٩٥ .

٢٣ ـ على أو مليل . «الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية» ـ المستقبل العربى س ١٧، ع ١٩٠ ص ص ٨١ ـ ٨٦ .

٢٤ـ على محافظة. «الحريات الأكاديمية فى الجامعات الأردنية» ـ المستقبل العربى، س ١٧ ع ١٩٠، ١٩٩٤، ص ص ١٠٣، ١٠٩.

٢٥ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. استراتيجية الثقافة العربية. الكويت: ١٩٨٦. ج ٢، ص ص ١٩٢ ـ ٢٠٠.

٢٦ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / المؤتمر الرابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى حول الدراسات العليا والبحث العلمى فى الوطن العربى ـ دمشق: المركز العربى لبحوث التعليم العالى، ١٩٨٩ص ٢١١.

٢٧ـ منى مكرم عبيد. «الحريات الأكاديمية فى مصر بين الأمس واليوم» ـ المستقبل العربى، س ١٧، ع ١٩٠، ص ص ٩٦ـ ١٠٢.

٢٨ـ منير حسن نايفة، فخرى البزاز، عيسى بطارية. «توظيف الخبرات العلمية المهاجرة فى قضايا البحث العلمى فى الوطن العربى» ـ المجلة العربية للتعليم العالى، ع ٢، ١٩٩٦، ص ص ١٧٤ ـ ١٩٧.

٢٩ـ موسى الناظر. «البحث العلمى فى الجامعات الأردنية ومتطلبات التنمية» ـ فى دراسات فى التعليم العالى (تحرير محمد شاهين) (هدية وزارة التعليم العالى إلى الجامعة الأردنية فى عيدها الفضى)، عمان: وزارة التعليم العالى، ١٩٨٩، ص ص ٧ ـ ٤٧.

٣٠ـ نبيل على. «العرب وعصر المعلومات» ـ سلسلة عالم المعرفة (١٨٤)، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

٣١ـ نجيب محفوظ. «حول الثقافة والتعليم» ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٠ ص ٩٩.

٣٢ـ يسرى مصطفى عبد الحميد. «السلطة والمعرفة / أزمة المجال الأكاديمى». فى الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ص ٤٨ ـ ٥٠.

33- ABOUBKER M. EL- HOUSH" The Need Freedom of Informati on in Developing counties invited paper prevened to workshop on freedom of Information' moscow : August.

34- MARTHABOAZ censorship In Encycplopedi of Lil . INf. science ; NewYork Dekker. 198.